بحث رقم (٥)

العلاقات الكويتية – السعودية

١٩٦١-١٩٨١

د. فالح فهد هادي الدوسري

عضو هيئة تدريس منتدب بكلية التربية الأساسية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – الكويت

العلاقات الكويتية – السعودية

١٩٦١-١٩٨١

د. فالح فهد هادي الدوسري

عضو هيئة تدريس منتدب بكلية التربية الأساسية

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – الكويت

ملخص البحث:

تدور فكرة البحث حول العلاقات الكويتية– السعودية ويهدف البحث إلى إلقاء الضوء على تطور تلك العلاقات خلال تلك الفترة المهمة من تاريخ البلدين بداية من بعد استقلال الكويت وحتى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي وقسمت الخطة إلى النقاط التالية:

أولاً: موقف المملكة العربية السعودية من التهديدات العراقية للكويت.

ثانياً: موقف السعودية والكويت من الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي ١٩٧١م.

ثالثًا: موقف السعودية والكويت من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م.

رابعًا: دور السعودية والكويت في اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨–١٩٧١م.

خامساً: وحدة الرؤى والمواقف السعودية – الكويتية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

سادساً: دور السعودية والكويت في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

Abstract:

The main problematic of the research revolves around the Kuwaiti-Saudi relations, and the research aims to shed light on the development of those relations during that important period in the history of the two countries, starting from relations after the independence of Kuwait until the establishment of the Cooperation Council for the Arab Gulf States

She divided the plan into the following points:

First: The position of the Kingdom of Saudi Arabia on the Iraqi threats to Kuwait.

Second: The position of Saudi Arabia and Kuwait on the British withdrawal from the Arab Gulf region in 1971.

Third: The position of Saudi Arabia and Kuwait on the Iranian occupation of the three Emirati islands in 1971.

Fourth: The role of Saudi Arabia and Kuwait in the federation of the United Arab Emirates 1968-1971.

Fifth: the unity of Saudi-Kuwaiti visions and positions towards the Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict.

Sixth: The role of Saudi Arabia and Kuwait in establishing the Cooperation Council for the Arab Gulf States.

مقدمة:

بحصول الكويت على استقلالها عام ١٩٦١م، تدخل العلاقات السعودية الكويتية مرحلة جديدة كانت ركيزتها الأساسية التعاون المشترك لما فيه المصلحة الوطنية والقومية، وقد ساعدت الأحداث التاريخية التي مرت بها البلاد العربية عامة والخليجية خاصة خلال هذه الفترة، بدءًا بالأزمة العراقية – الكويتية، وانتهاءً بالثورة الإيرانية، لتخلق جوًا فاعلًا ومؤثرًا في علاقة الدولتين دفع بهما إلى الاتصال المستمر والعمل الثنائي، ولم يقتصر التواصل والتعاون بين البلدين على قضايا تخص المصالح الشخصية المباشرة بدولهم، بل

امتدت لتشمل مصالح وقضايا المنطقة الخليجية والعربية عامة. وستركز الدراسة في هذا الجزء على أهم القضايا التي شهدت تجاذب وتفاعل سياسة الدولتين تجاهها.

أولاً: موقف المملكة العربية السعودية من التهديدات العراقية للكويت:

على أثر إعلان استقلال الكويت في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١م سارعت الدول العربية والأجنبية الصديقة بإرسال برقيات التهنئة إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح بمناسبة الاستقلال، وكان ممن أبرق للشيخ عبد الله بالتهنئة الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، وكان ذلك في اليوم التالي لإعلان الاستقلال، إلا أن رسالته كانت تختلف عن سائر رسائل التهنئة، إذ كانت تحمل بين ثناياها تهديدًا مبطنًا يكشف عن نوايا العراق بضم الكويت، وعدم اعترافه باتفاقية عام ١٨٩٩م، وكان مما جاء في هذه الرسالة «سيادة الأخ الشيخ الجليل عبد الله السالم الصباح، علمت بسرور بأن الانكليز قد اعترفوا في يوم ١٩٦١/٦/١٩م بإلغاء الاتفاقية المزورة غير الشرعية وغير المعترف بها دوليًا والتي سموها اتفاقية ١٨٩٩م، بعد أن عقدوها بالباطل مع الشيخ مبارك الصباح قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة دون علم إخوته في الكويت ودون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك.. ونذكر لكم بأننا سنبقى ونحن اخوانكم في الجمهورية العراقية الخالدة لا تنطلي علينا خدعة الاستعمار وسنظل نعمل بقوة وعزم لنصرة العرب والمسلمين والنصر من عند الله. وختامًا فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير وتقدم ورفاه»[١].

ولم تمض خمسة أيام على رسالة عبد الكريم قاسم هذه حتى عقد مؤتمرًا صحفيًا في وزارة الدفاع العراقية ببغداد في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٦١م، هاجم فيه الكويت وطالب صراحة بضمها للعراق، معلنًا أنه لن يعترف بأية معاهدة ملفقة مفروضة على الكويت من بريطانيا الامبريالية، وأن مرسومًا سوف يصدر قريبًا بتعيين حاكم الكويت الشيخ عبد الله

السالم الصباح قائم مقامًا لقضاء الكويت التابع للعراق قائلًا بأن «عهد المشيخة قد ولى.. وسوف نمد حدود العراق إلى الجنوب من الكويت»[٢].

هذا وقد صاغ عبد الكريم قاسم ادعاءات العراق بأحقيته في تبعية الكويت له، خلال هذه الأزمة على مجموعة من الحجج التاريخية، والمبررات الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها[٣]:

١- أن الكويت كانت جزءًا من ولاية البصرة في العهد العثماني، وأن العراق كخليفة للدولة العثمانية كان منطقيًا وشرعيًا أن يكون المالك لهذه الأراضي.

٢- رغبة العراق في توصيل المياه العذبة إلى الكويت، وتخليصها من استخدام محطات تحلية مياه الخليج، التي حققت من ورائها الشركات الأجنبية مكاسب طائلة نتيجة بيع الآت التقطير، بينما نقل المياه من شط العرب للكويت أقل تكلفة.

٣- ترديد العراق أن كلمة الكويت لا تستخدم إلا في العراق، ولا تزال تطلق على الكثير من المواقع فيه مثل «كوت العمارة» و «كوت الزين» وغيرها.

٤- ادعاء العراق بأنه يمكن التفريق بين أهالي الكويت والبصرة والزبير بحكم الصلات اليومية والمصاهرات القائمة بينهم، وأنه إذ ما اجتمع أهالي البصرة والكويت في مكان فلا يستطيع أحد أن يفرق بينهم.

وبعد إنهاء الرئيس عبد الكريم قاسم مؤتمره الصحفي في ٢٥ حزيران أصدر أوامره للجيش العراقي للمرابطة على الحدود الكويتية استعدادًا للهجوم على الكويت عندما تأتيهم الإشارة، كما أمر وزير خارجيته بإرسال مذكرات رسمية من العراق عن طريق السفارة العراقية في مصر إلى جميع مندوبي الجامعة العربية تتضمن عدم اعتراف العراق باستقلال الكويت، وأن الكويت جزء من العراق وسيعود له، وجاء رد الفعل الكويتي على مؤتمر عبد الكريم قاسم وما تبعه من تحركات للجيش العراقي، بإصدارها بيان تعلن فيه أن

الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليًا، كما قام الشيخ عبد الله السالم بإصدار قرار يقضي بإغلاق الحدود مع العراق واستنفار الجيش الكويتي للدفاع عن البلاد كما طلب في الوقت نفسه. المساعدة العسكرية من بريطانيا والمملكة العربية السعودية(٤).

إزاء هذا التهديد العراقي للكويت، جاء الرد السعودي في ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٦١م، ولم تكن قد مضت ٢٤ ساعة بعد على تصريحات عبد الكريم قاسم، عندما أعلن الملك سعود في بيان أذاعه راديو مكة قائلًا فيه «يجب أن يكون معلومًا لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد وأن ما يمس الكويت يمس المملكة السعودية وما يمس المملكة السعودية يمس الكويت»، ثم بعد هذا الإعلان أرسل الملك سعود رسالة إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت ردًا على الاتصال الهاتفي والرسالة التي تلقاها من فيما يتعلق بمطالب عبد الكريم قاسم، قال فيها «إننا لن نتوانى عن تقديم أية مساعدة للكويت، وأن مطالب اللواء قاسم خطيرة ومؤسفة»(٥).

كذلك سارع الملك سعود بدعوة مجلس وزرائه إلى عقد جلسة طارئة لبحث الموقف، وعلى جانب آخر أرسل قائد الجيش السعودي للاجتماع بالمسئولين في الكويت تمهيدًا لعمليات دخول الجيش السعودي إلى الكويت ولم يكتف الملك سعود بذلك بل أرسل برقيات ورسائل إلى ملك الاردن الحسين بن طلال، والرئيس المصري جمال عبد الناصر، وإلى معظم قادة العالم العربي يناشدهم فيها بالوقوف إلى جانب الكويت في كفاحه ضد لتهديدات العراقية، وفي الوقت الذي كانت فيه الجامعة العربية تعقد جلسة طارئة لمناقشة الأزمة، وجدت المملكة العربية السعودية أمام تردد الدول العربية بأن الموقف لا ينتظر وأنه لابد من اتخاذ عمل حاسم وسريع قبل فوات الأوان ودخول قاسم بجيشه للكويت، من هنا واستنادًا لاتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٤م بين السعودية والكويت اتخذ الملك سعود

القرار الأجرأ من بين جميع الزعماء العرب وهو إرسال قوات سعودية للمشاركة في حماية الكويت، حيث دخلت هذه القوات للأراضي الكويتية في ٢٩ حزيران/ يونيو، وكان ذلك قبل قرار الجامعة العربية(٦).

وفي نفس الوقت الذي كان يقوم فيه الملك سعود بحشد التأييد العربي للوقوف لجانب الكويت، أرسل رسالة للرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، قائلًا فيها: «نبعث لسيادتكم بأطيب تحية، بلغني ما زاد في قلقي بالنسبة للموقف بين الشقيقين العربيين الكويت والعراق، فأناشدكم باسم الله والوطن والعروبة أن تتجنبوا كل سبب يؤدي لاضطراب العلاقات بين العرب أنفسهم بل إلى صدامهم في وقت هم فيه أشد ما يكون بحاجة إلى جمع كلمتهم ودعم قوتهم للوقوف في وجه أعدائهم»(٧).

نلاحظ مما سبق على رد الفعل السعودي تجاه التهديد العراقي للكويت أنه موقفًا حاسمًا ومؤازرًا بقوة لموقف الحكومة الكويتية، انطلاقًا من عدالة القضية الكويتية وحقها في الاستقلال، ولمكانة المملكة المرغوب بها وسط المجتمع الخليجي باعتبارها الشقيقة الأكبر للكويت، ثم أن الملك سعود حرص على ايجاد حل سلمي وسريع للأزمة قبل أن تتفاقم، وذلك من خلال تحريك الأطراف العربية المعنية للتوسط بحل المشكلة، تفاديًا لما قد ينتج عنها من مخاطر تنحصر أثارها على المنطقة الخليجية فحسب، خاصة وأن هناك أعداء وأخطار خارجية تهدد البلاد العربية.

وبعد يومين على وصول القوات السعودية للكويت، بدأت القوات البريطانية في ١ تموز/ يوليو بالنزول في المطار الجديد الذي يبعد عن مدينة الكويت نحو ثمانية كيلو مترات، وقد وصل من هذه القوات في البداية ٦٠٠ جندي، ثم تتابع وصول القوات البريطانية حتى وصلت نحو خمسة آلاف جندي، كذلك تكامل وصول الجنود السعوديين حتى وصل عددهم إلى حوالي ٢٠٠٠ جندي، وانتشرت هذه القوات السعودية والبريطانية،

بالإضافة إلى المتطوعين الكويتيين على طول الحدود مع العراق، وتوغلت القوات البريطانية مسافة خمسة أميال من الحدود العراقية(٨).

ومع إدراك الحكومة الكويتية لعجز العالم العربي عن نصرتها، لخصوصية المشكلة، تقدمت بطلب من مجلس الأمن لعقد اجتماع طارئ للنظر في شكواها ضد العراق، فعقد مجلس الأمن اجتماعه الأول لبحث المشكلة في ٢ تموز/ يوليو ثم تبع هذا الاجتماع ثلاث اجتماعات أخرى، إلا أن المجلس لم يستطع اتخاذ أي قرار إزاء المشكلة بسبب استخدام الاتحاد السوفيتي لحق النقض الفيتو ضد شكوى الكويت على العراق، وضد قبول الكويت في المنظمة الدولية، وقد دفع فشل المجتمع الدولي في اتخاذ قرار يتصدى للتهديدات، الكويت لأن تتوجه لعرض قضيتها على جامعة الدول العربية لعلها تجد في الجامعة مخرجًا لمشكلتها(٩).

وفي ٤ تموز/ يوليو ١٩٦١م انعقد مجلس جامعة الدول العربية بناءً على طلب من المملكة العربية السعودية لبحث انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، وأصر المندوب السعودي على سرعة البت في الطلب الكويتي خصوصًا أنه صادر عن بلد نال استقلاله، واعترفت بهذا الاستقلال جميع الدول العربية وعندما طالب أغلب الأعضاء بتأجيل البت في الطلب الكويتي، رفضت السعودية ذلك، حتى لا يساء معنى التأجيل ويعد تسويفًا، وإزاء تهديد العراق بالانسحاب من الجامعة، في حال قبلت الكويت عضوًا فيها، هددت السعودية هي الأخرى بالانسحاب من الجامعة إذا لم يقبل الكويت عضوًا فيها وفي ٥ تموز/ يوليو وصل إلى السعودية الشيخ جابر الأحمد الصباح، ولي عهد الكويت يرافقه أمين عام جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، وقد اجتمع معهم الملك سعود في مكتبه بالطائف، وأكد الملك خلال هذا الاجتماع لأمين جامعة الدول العربية على ضرورة

الاستعجال في تلبية طلب حكومة الكويت بالانضمام إلى الجامعة، ورحب الأمين العام بهذا الطلب ووعد بالعمل على سرعة تلبيته في أقرب وقت ممكن(١٠).

وفي ٦ تموز/ يوليو بثت الاذاعة السعودية خطابًا للملك سعود، قال فيه: «أنه يمكن أن تكون هناك مساومة أو وساطة على استقلال اعترف به الجميع، والغريب أن العراق هو أول من اعترف باستقلال الكويت، وأضاف ليس لنا أي مطمع ولا أي غرض في الكويت: وكل ما نريده هو أن يكون الكويت دولة حرة مستقلة ملكًا لأهلها الذين نلتزم بمساندتهم في السراء والضراء»، وختم جلالته خطابه بقوله: «أريد أن يكون الكويت عضوًا عاملًا مكرمًا في الجامعة العربية، ونريد أيضًا أن يكون عضوًا في الامم المتحدة وفي جميع المنظمات الدولية التي تعمل من أجل السلام وأمن الإنسانية»(١١).

وفي ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦١م استطاعت الكويت الحصول على اعتراف الدول العربية بها عضوًا في جامعة الدول العربية، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها الوفد العراقي، والذي قام بمقاطعة الدول العربية التي أيدت انضمام الكويت للجامعة كما أصدرت الجامعة قرارًا يوصي الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضيها التي كانت طلبتها لتواجه بها تهديدات رئيس الحكومة العراقية، وذلك تمهيدًا لإحلال قوات عربية مكانها، مقابل أن يتعهد العراق بعدم استخدام القوة ضد الكويت(١٢).

وعلى أثر هذا القرار أجرى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة، اتصالات بكافة الأطراف المعنية بالأزمة من الدول العربية، وقام بتنظيم ووضع الترتيبات اللازمة للقوات العربية التي سترسل للكويت، حيث وقع اتفاقًا مع وزراء خارجية السعودية والأردن والسودان وتونس ومصر وهي الدول التي ستشارك في قوات أمن الجامعة العربية في الكويت، وبعد أن قام مندوب الكويت في الجامعة بتسليم الأمين العام مذكر تتضمن موافقة بريطانيا على سحب قواتها من الكويت فور وصول القوات العربية، اجتمع الأمين

العام للجامعة في ٢ آب/ أغسطس ١٩٦١م مع اللجنة العسكرية الدائمة في الجامعة، وأسفرت الاتصالات عن إرسال قوات عسكرية عربية رمزية للكويت اتفق على تسميتها «قوات أمن العربية»، وأعلن الأمين العام للجامعة أن أي اعتداء على هذه القوات هو اعتداء على الدول العربية جميعها، وفي ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م، وصلت القوات العربية إلى الكويت، وذلك بعد أن اسحبت القوات البريطانية وبلغ عدد قوات الأمن العربية حوالي ٣٣٠٠ جندي، منهم ١٢٠٠ من السعودية، ١٢٠٠ من مصر وسوريا، ٤٠٠ من السودان، و٣٠٠ من الأردن، و٢٠٠ من تونس وتقرر أن تكون هذه القوات بقيادة اللواء السعودي عبد الله عيسى، وكانت هذه القوات رمزية أكثر منها فعلية، إذ لم يدم بقاءها طويلًا، فقد قررت مصر سحب قواتها في ١٢ تشرين أول/ اكتوبر ١٩٦١م، وفي كانون ثاني/ يناير ١٩٦٣م سحبت كل من السعودية والأردن وتونس والسودان قواتها، وذلك بعد أن زال خطر التهديد العراقي للكويت(١٣).

مما تقدم نلاحظ أن المملكة العربية السعودية كانت أول دولة عربية تدخلت لوقف التهديدات العراقية للكويت، سواء كان طريق دعوة العراق إلى احترام استقلال الكويت، وتحريك الدول العربية للوقوف بواجبها تجاه المشكلة العربية أو من خلال إرسال قوات عسكرية لحماية الحدود الكويتية والتي وصلت للكويت قبل وصول القوات البريطانية، كما كانت القوات العسكرية السعودية الأكثر عددًا من بين قوات الأمن العربية التي ارسلت للكويت عن طريق الجامعة العربية، وكانت آخر القوات العربية تخرج من الكويت بعد انتهاء الأزمة، ثم أن السعودية كانت أكثر الدول العربية اصرارًا على ضم الكويت لجامعة الدول العربية، وقد أثمرت جهودها عن انتزاع اعتراف الدول العربية بها كعضوًا كاملًا في الجامعة في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦١م، في الوقت الذي كانت فيه الأزمة على أشدها، وبذلك نجد أن الموقف السعودي من أزمة الكويت عام ١٩٦١م، استمر ثابتًا، يشد من أزر

الكويت حتى وضعت الأزمة أوزارها، بمقتل عبد الكريم على أثر انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣م ضد نظامه.

وبعد انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣م في العراق، والذي أطاح بالرئيس عبد الكريم قاسم، بدأت تصل إلى الكويت اشارات مطمئنة من الانقلابين وقادة النظام الجديد، مما ولد شعورًا بانفراج الأزمة، وقادت هذه الأجواء حكومة الكويت للإعلان في مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٣م عن رغبتها في العمل على إنهاء معاهدة الصداقة مع بريطانيا، وخلال زيارة وفد كويتي رسمي للجمهورية العراقية بدعوة من رئيس الوزراء العراقي، تم في ٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٣م، توقيع اتفاقية بين العراق والكويت تضمنت على ما يلي[١٤]:

١- اعتراف العراق استقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على أراضيها.

٢- تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

٣- تعمل الحكومتان على اقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.

وفي غضون ذلك ارتأت الكويت إلى توسيع مجال علاقاتها السياسية بالإضافة للعراق مع مختلف دول العالم، إذ انشأت في ربيع عام ١٩٦٣م علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت في ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٣م بقبول الكويت عضوًا في الأمم المتحدة لتصبح العضو الحادي عشر بعد المائة في المنظمة[١٥].

هذا على الرغم من اعتراف العراق باستقلال الكويت في عام ١٩٦٣م، فإن البلدين لم يتوصلا إلى حلًا لمشكلات الحدود بينهما، وخاصة فيما يتعلق بمطالبة العراق بضم الجزر الكويتية (بوبيان ووربة)، لذلك اتسمت العلاقات بين الدولتين خلال الفترة ١٩٦٣ – ١٩٧٣م بعدم الاستقرار، ثم أن العراق عاد ليهدد الكويت مرة أخرى عام

١٩٦٧م، وعام ١٩٧٢م، إلا أن التهديد الثالث عام ١٩٧٣م، كان هو الأعنف حيث هاجمت قوات عسكرية عراقية ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٧٣م مركز للشرطة الكويتية في منطقة الصامتة الحدودية مع العراق، وقتلت اثنان من الجنود الكويتيين، ثم توغلت في الأراضي الكويتية مسافة ثلاثة كيلو مترات(١٦).

وكان موقف الحكومة الكويتية من هذا الاعتداء، بأن أعلنت حالة الطوارئ وأمرت بإغلاق الحدود، وأعادت سفيرها من بغداد، وعلى أثر التنديد والتحرك العربي والدولي المساند للكويت، أجبرت العراق في أوائل نيسان/ أبريل على سحب قواتها من مركز الصامتة(١٧).

وتمثل الموقف السعودي إزاء هذا الهجوم العراقي على الأراضي الكويتية بإعلانها تنديدها لهذا العدوان، وتأييدها الكامل للكويت، ووقوفها إلى جانبها في الدفاع عن أراضيها، كما أنها سارعت في إرسال بضعة آلاف من قواتها العسكرية إلى منطقة حفر الباطن على طول الحدود بينها وبين الكويت وأعلنت استعداد هذه القوات بالتنسيق مع الكويت للتدخل أن لم يسحب العراق قواته من الأراضي الكويتية(١٨).

ولم تتوقف التهديدات العراقية عند هذا الحد بل أنها عادت بعد أن حسمت خلافاتها مع إيران بتوقيع معاهدة الجزائر عام ١٩٧٥م، لمطالبة الكويت بتأجيرها جزيرة وربة ونصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة، مقابل اعترافها بالحدود البرية بين البلدين، وعندما رفضت الكويت ذلك الطلب أرسلت العراق قواتها داخل أراضي الكويت عام ١٩٧٦م، وقد حاولت المملكة العربية السعودية من خلال زيارة قام بها الملك فهد عندما كان وليًا للعهد آنذاك، للعراق التوسط بين البلدين إلا أن العراق لم يبد أي اهتمام بهذه الوساطة، وفي تموز/ يوليو ١٩٧٧م سحبت العراق قواتها من جانب واحد من الأراضي الكويتية(١٩).

وبقيت قضية الحدود منذ هذا التاريخ بين العراق والكويت معلقة، وبقيت الادعاءات العراقية بتبعية الكويت له مستمرة، ولكن العلاقات هدأت بينهما إلى حين، بسبب اشتعال الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠م.

يلاحظ مما سبق على الموقف السعودي تجاه التحركات والتهديدات العراقية للكويت منذ عام ١٩٦١م وحتى عام ١٩٧٧م، أن المملكة وقفت إلى جانب الكويت، وذلك لأمرين أولًا: تنفيذًا لمعاهدة الدفاع المشترك بين البلدين عام ١٩٤٧م، وثانيًا: لحالة الصداقة وحسن الجوار بين الكويت والسعودية من جهة، وحالة العداء وعدم الثقة المتبادلة بين ملوك السعودية، وحكام العراق خلال هذه الفترة، لذا لم يقتصر وقوف السعودية لجانب الكويت على التنديد والاحتجاج على سياسة العراق وتهديه للكويت، بل نجد أن المملكة كانت في كل مرة تشعر فيها بتهديد عراقي للكويت، تجهز قواتها العسكرية للتدخل السريع، ولعل خشية العراق من دخوله في حالة صدام مع السعودية، هو الذي كان دفع في كل مرة للانسحاب السريع.

ثانياً: موقف السعودية والكويت من الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي ١٩٧١م:

شهد المشرق العربي أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة من التطورات السياسية والمستجدات الدولية، التي أدت إلى زعزعة نفوذ بريطانيا وتراجع قوتها في المناطق التي تسيطر عليها، ودفعتها في النهاية إلى الإعلان في ١٦ كانون ثاني/ يناير ١٩٦٨م عن قرارها بالانسحاب من الخليج العربي والمشرق الاقصى قبل نهاية عام ١٩٧١م، وكان من أبرز هذه التطورات والمستجدات(٢٠):

١- ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢م في مصر والتي أطاحت بالنظام الملكي وطردت الانجليز منها.

٢- ظهور قوى عالمية جديدة ممثلة بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، الأمريكية وتراجع قوة ونفوذ بريطانيا.

٣- عدم قدرة بريطانيا في الدفاع عن مستعمراتها ومناطق نفوذها بشكل فاعل.

٤- تنامي الحركات الثورية المطالبة بالحرية والاستقلال.

٥- تدهور مكانة بريطانيا في المنطقة أثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م.

٦- انسحاب بريطانيا من اليمن الجنوبي عام ١٩٦٧م بعد اخفاقها في محاربة الجبهة القومية.

دفعت هذه الأمور بريطانيا إلى مراجعة سياساتها فيما يتعلق بوجودها في المنطقة، وعليه أعلن رئيس حزب العمال ورئيس الوزراء البريطاني «هارولد ويلسون» في مجلس العموم البريطاني أن تكاليف الجندي البريطاني في منطقة شرق قناة السويس تفوق تكلفة ٣٠ جندي في منطقة الراين، وتلا هذا الإعلان إصدار بريطانيا الكتاب الأبيض في شتاء ١٩٦٧م، والذي نص على تخفيض قواتها العسكرية شرق السويس، ثم جاء الاعلان الشهير في ١٦ كانون ثاني/ يناير ١٩٦٨م الذي ألقاه «هارولد ويلسون» في مجلس العموم، على أثر رحلة وزير الدولة البريطاني «جرونوى روبرتس» إلى إمارات الخليج العربي وإيران والكويت والسعودية والذي قال فيه «أن حكومته قررت الانسحاب العسكري من الشرق الأقصى ومن الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١م وأنه لن لبريطانيا بعدئذ قرارات خارج أوروبا والبحر الأبيض المتوسط»[٢١].

ويبدو أن بريطانيا لم تكن راغبة في ترك المنطقة نهائيًا، لذلك حاولت الابقاء على أدوات ووسائل تسد بها الفراغ الذي تتركه بما يتماشى مع مصالحها وأهدافها، وانطلاقًا من

هذا الغرض قام «جورنوى روبرتس» في نفس الشهر الذي أعلنت فيه بريطانيا انها ستنسحب من الخليج في يناير ١٩٦٨م، بمهمة سرية في منطقة الخليج للاستطلاع بهدف إقامة منظمة دفاع مشترك بين كل من ايران والسعودية والكويت لسد الفراغ وللدفاع عن الخليج، مستغلًا بدء زيارات الأساطيل السوفيتية إلى الموانئ العراقية، والتي أثارت مخاوف السعودية وإيران، إلا أن مهمة روبرتس تكللت بالفشل نتيجة الرفض السعودي والكويتي والإيراني، حيث أن الكويت أعلنت أنها ستقاوم أي حلف مقترح في الخليج، في حين أعلنت السعودية أنها ترغب في الدخول في الاحلاف، وأن أمن الخليج العربي من أمن الأمة العربية الأمر الذي أدى ببريطانيا إلى سحب مشروعها(٢٢).

هذا وقد عارضت إسرائيل في البداية انسحاب بريطانيا من الخليج، ثم عادت وبدأت تروج لإحلال الولايات المتحدة الأمريكية مكانها، كما كانت أمريكا عام ١٩٦١م قد عمدت إلى صياغة جديدة لسياستها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك تنفيذًا لما يسمى بـ «مبدأ أيزنهاور» أو نظرية ملء الفراغ التي أعلنها الرئيس الأمريكي أيزنهاور في شباط/ فبراير ١٩٥٧م، والذي هدف لإحلال القوات الأمريكية محل القوات البريطاني بعد انسحابها من الخليج العربي والشرق الأوسط، وفعلًا تمكنت الولايات المتحدة من نشر وتدعيم نفوذها في منطقة الخليج العربي(٢٣)، وما أن جاء موعد الانسحاب البريطاني من المنطقة في بداية السبعينات حتى كانت الولايات المتحدة أبرز قوة عالمية متواجدة في الخليج العربي. وهذا يشير إلى أن بريطانيا لم تتخذ قرار الانسحاب من الخليج إلا بعد أن نسقت ذلك جيدًا مع الولايات المتحدة.

- الموقف السعودي من الانسحاب البريطاني:

كانت المملكة العربية السعودية قد اتجهت إلى توثيق علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وقد أوجدت هذه العلاقة وضعًا جديدًا في

الخليج، إذ لم يعد لبريطانيا الدور الوحيد في المنطقة، وما أن جاء تاريخ اعلان بريطانيا للانسحاب من الخليج، حتى تأكدت هيمنة أمريكا الاقتصادية وزعامتها السياسية لمنطقة الشرق الأوسط فوثقت علاقاتها بملوك آل سعود، وتبنت موضوع الدفاع عن السعودية باعتباره مسألة حيوية، كما زاد قبول السعودية لمبدأ أيزنهاور ظهور أمريكا بدور قوي في المنطقة، وضعف في المقابل الدور البريطاني، وتحت غطاء مواجهة الاتحاد السوفيتي استطاعت أمريكا التغلغل كليًا في منطقة الخليج[٢٤]. نتيجة لذلك كانت السعودية تحبذ الانسحاب البريطاني، وترى أن على بريطانيا تغيير خططها نحو المنطقة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حينما اعتبرت أن بقاء الوجود العسكري البريطاني في المنطقة بعد عام ١٩٧١م، سيكون شكلًا من أشكال الاستعمار وسيعطي مبررًا للثوريين في العراق وفي ظفار لإبراز صداقة للاتحاد السوفيتي والصين لشعوب المنطقة، كما سيقوي العناصر المتطرفة في المنطقة[٢٥]. وعندما سئل الملك فيصل عن رأيه في حال طلب حكام إمارات الخليج استمرار الوجود العسكري البريطاني في المنطقة أجاب بأنه على الحكومة البريطانية أن تكون حازمة معهم، وأن تعطيهم سببًا للتفكير في احتمال أي تغيير في موضوع الانسحاب، وهذا ضروري بصفة خاصة لتفادي أي تراخ في جهوده الرامية لإنشاء اتحاد بين اماراتهم، وأضاف أنه ليس لديه اعتراض على تأجيل الانسحاب النهائي لعدة شهور إذا اتضح أن هناك حاجة ماسة لذلك[٢٦].

- **الموقف الكويتي من الانسحاب البريطاني:**

توافقت وجهة نظر الكويت مع السعودية في ضرورة إنهاء الوجود العسكري البريطاني في المنطقة بعد عام ١٩٧١م، حيث نج أن الكويت قد اتجهت بعد أزمة عام ١٩٦١م مع العراق، إلى اقامة علاقات رسمية مع الاتحاد السوفيتي بدءًا من عام ١٩٦٣م، إذ اشترت منه أسلحة لتقليل ضغط وخطورة الاتحاد السوفيتي المعادي، ولكسر الاحتكار الغربي لتوريد الأسلحة للكويت، كما أنها قامت في عام ١٩٧١م بإلغاء معاهدتها

مع بريطانيا في محاولة منها لإثبات أنها ترتبط بأي علاقات استعمارية واتجهت أيضًا لشراء معدات عسكرية من الولايات المتحدة وأوروبا دائرة بذلك ظهرها لبريطانيا[٢٧]. وسياسة الكويت هذه تظهر لنا ازدواجية العلاقة التي انتهجتها الكويت منذ استقلالها حيث بنت علاقات مع المعسكرين الشرقي والغربي وأخذت تحاول ارضاء الجميع.

ليس ذلك وحسب بل نجد أن الكويت قد شددت بعد إعلان بريطانيا نيتها عن الانسحاب من الخليج في عام ١٩٧١م على عدم التراجع عن هذا القرار، فقد صرح الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت بالإنابة على أنه ينبغي على الحكومة البريطانية الالتزام بإعلانها السابق بسحب جميع القوات البريطانية من الخليج بنهاية عام ١٩٧١م، وأضاف أن أي تأخير أو تراجع عن القرار سيؤدي إلى أعمال تخريب وسيزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة[٢٨].

ثالثاً: موقف السعودية والكويت من الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م:

بدأت الحكومة الإيرانية وبتخطيط مدروس مطالبتها بالجزر العربية الثلاث قبيل الانسحاب البريطاني، فقد قال عباس جعلت بري وزير الخارجية الإيراني: «إن السيادة على الجزر ليست موضوع نقاش وإنها مسألة أساسية لسلامة إيران، وأن إيران مصممة على وضعها تحت سيطرتها عند جلاء البريطانيين عن الخليج»[٢٩].

ولم تكن معاهدة الحماية التي ربطت بريطانيا بأمراء ساحل الخليج العربي تنتهي حتى استولت القوات الإيرانية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وجزء من جزيرة أبو موسى، فقبل يوم واحد من انتهاء المعاهدة في الأول من كانون أول لعام ١٩٧١م، وقبل يومين من الاعلان الرسمي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون أول، هاجمت قوة من الجيش الإيراني تقدر بـ ٥٠٠ جندي من سلاح البحرية، جزيرتا

طنب الكبرى وطنب الصغرى في الساعة الخامسة والنصف من يوم الاثنين الموافق ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧١م، واستولت على الجزيرتين بالقوة كما أنها احتلت نقاط مهمة من زيرة أبو موسى(٣٠).

ويبدو أن إيران قد هدفت من احتلالها لهذه الجزر قبل نشوء دولة الإمارات أضعاف احتمالية مطالبة الإمارات بالجزر بحجة أن الاحتلال تم قبل اتحاد الامارات العربية المتحدة، ومع ذلك أدت أنباء الاحتلال العسكري الايراني للجزر إلى قيام العديد من المظاهرات في إمارات رأس الخيمة والشارقة طالبت بانسحاب إيران وهاجمت مصالحها والمصالح البريطانية، كما قامت الإمارات بتقديم احتجاج للحكومة البريطانية لعدم تحملها مسؤوليتها تجاه هذا الاحتلال وطالبت جامعة الدول العربية ٢١ كانون ثاني/ ديسمبر ١٩٧١م ببحث موضوع العدوان، واتخاذ اجراءات ضد إيران كقطع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية معها(٣١).

أما موقف الإمارات الرسمي فقد عبر عنه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة آنذاك، حيث قال: «فإننا سنواصل العمل لاسترجاع جزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأب موسى، التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذا الوطن. وحقًا من حقوقنا الوطنية الراسخة»(٣٢).

وما يهمنا هو موقف المملكة العربية السعودية والكويت من قضية الاحتلال الإيراني لهذه الجزر، حيث تشير معطيات الأحداث إلى اتفاق كل من السعودية والكويت على مساندة ودعم دولة الإمارات العربية المتحدة في حقها باستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، ورهنت المملكة والكويت علاقاتهما بإيران باستعادة الإمارات لجزره المحتلة، إذ نجد أن السعودية فور إعلان احتلال إيران للجزر عبرت في بيان رسمي عن دهشتها لاحتلال يران للجزر، واستخدامها القوة في الاحتلال، وطالب

البيان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في موقفها حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة، وأعلنت المملكة أنها ستبذل جهودها في سبيل إيجاد حل سلمي للمشكلة عن طريق المفاوضات، لكن لم تأخذ السعودية موقف حازم ضد العدوان الإيراني على الجزر الإماراتية، كما أن رد الفعل الشعبي السعودي اتسم بالصمت في الوقت الذي قامت فيه احتجاجات رسمية وشعبية متعددة في بعض الدول العربية(٣٣).

وعلى الرغم من محاولات السعودية لاستغلال علاقاتها بإيران آنذاك لحل مشكلة الجزر إلا أن إيران لم تعط اهتمامًا لتلك المساعي، فعندما قام «عباس علي» وزير الخارجية الإيراني بزيارة للرياض في تموز/ يوليو ١٩٧٣م، أثار الملك فيصل بن سعود معه قضية الجزر، حيث أصر الملك على أن يتم حلها على نحو مرض لشيوخ الإمارات، لكن الوزير الإيراني، رد بقوله أن طهران لن تسمح لأي شخص لطرح مزاعم، حول ما تعتبره إيران «أرضًا خاصة بها»(٣٤).

أما بالنسبة للكويت فقد جاء رد فعلها سريعًا على نبأ الاحتلال، حيث استدعى وزير الخارجية الكويتي، القائم بالأعمال الإيرانية في الكويت وأبلغه احتجاج الكويت على احتلال إيران للجزر الثلاث، كما قام جلس الأمة الكويتي بعقد جلسة طارئة في ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٧١م وطالب فيها النواب حكومة الكويت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، إلا أن الحكومة الكويتية ترددت على الرغم من الغضب الشعبي الذي عم الشارع الكويتي، من قطع علاقاتها مع إيران، واتخذت بدلًا من ذلك قرارًا رمزيًا لإرضاء شعبها بسحب سفيرها من طهران(٣٥).

وفي ١١ كانون أول/ ١٩٧١م عاد مجلس الأمة الكويتي لبحث مشروع قطع العلاقات مع إيران، والذي قد طرحه في جلسة ٣٠ تشرين ثاني/ نوفمبر، وأجاز المجلس بالإجماع قرار يدعو الحكومة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية بإيران وبريطانيا

وأمريكا، وفرض سلسلة من العقوبات على تلك الدول، منها تأميم أصولها في صناعة النفط في البلاد، واستخدام النفط كسلاح، وسحب الأموال الكويتية من بريطانيا، ووقف هجرة الإيرانيين للكويت، وإبعاد المهاجرين الإيرانيين غير الشرعيين، ودع حركات التحرر الوطني في الخليج(٣٦).

إلى جانب ذلك استمر الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت، يعلن مرارًا استنكار الكويت للاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، وبذل الجهد أينما كان ممكنًا لحل مشكلة الجزر سلميًا.

وعلى صعيد العمل السعودي والكويتي المشترك، فقد تمثل في مشاركة الدولتين في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية سنة ١٩٧١م، والذي قرر التأكيد على عروبة الجزر الثلاث، وأنها جزء من الوطن العربي بحكم الموقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية، وأن السيادة لأصحابها العرب، كما أكد المجلس على أن هذا الاحتلال لجزء من الأراضي العربية بالقوة يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويخالف ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأكدت الدولتين مع بقية الأخوة العرب على تحميل بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها لتنكرها لارتباطاتها، وضرورة إعادة إيران النظر بمواقفها إذا أرادت إعادة علاقاتها معها(٣٧).

نلاحظ مما سبق أن الموقف السعودي الكويتي من إقدام إيران على احتلال الجزر العربية الثلاث، تمثل بالدهشة والاستنكار في البداية، ثم بعد ذلك حاولت الدولتين ايجاد حل سلمي للمشكلة عن طريق الجامعة العربية، وعن طريق توجيه النداءات لإيران لإنهاء الاحتلال، عدا ذلك لم تتخذ الدولتين حتى نهاية فترة دراستنا أي إجراء فعال ممكن أن يؤثر على إيران ويدفعها لإعادة الجزر العربية.

رابعاً: دور السعودية والكويت في اتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨-١٩٧١م:

جاء إعلان بريطانيا في كانون ثاني/ يناير ١٩٦٨م عن عزمها على الانسحاب من الخليج العربي في أجل يتجاوز نهاية عام ١٩٧١م بعد وجود استمر لقرابة مائتي عام، عاملًا هامًا ومشجعًا لحكام إمارات الخليج العربي التسع وهي: البحرين وقطر وإمارات الساحل السبع (أبو ظبي ودبي وأم القوين ورأس لخيمة وعجمان والشارقة والفجيرة)، واستجابة لها التفكير سارع كل من حاكم أبو ظبي ودبي في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٦٨م إلى توقيع اتفاقية نصت على قيام اتحاد فيدرالي بين إماراتيهما، ودعوة بقية إمارات الساحل الخمس وكذلك حاكمي قطر والبحرين للتشاور حول مستقبل إماراتهم، والاتفاق على عمل موحد، وقد لاقت هذه الدعوة ترحيبًا من حاكمي قطر والبحرين(٣٨).

نتيجة للاتفاق الأولي لحكام الإمارات التسع على العمل المشترك تم عقد اجتماع في دبي حضره حكام الامارات التسع في الفترة ما بين ٢٥-٢٦ شباط ١٩٦٨م، وقد أسفر الاجتماع عن صدور «اتفاق دبي» الذي يقضي بقيام اتحاد بين الإمارات التسع باسم «اتحاد الامارات العربية» على أن يعمل به من ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨م، وقد تبع إعلان اتفاق دبي سلسلة من المشاورات بين حكام الإمارات لعقد المجلس الأعلى للاتحاد، ونجح المجلس الأعلى للاتحاد من عقد اجتماعه الأول في أبو ظبي في الفترة ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٨م إلا أن الاجتماع انتهى دون أن يتخذ الحكام التسعة أي قرار إيجابي وذلك بسبب الاختلاف بينهم على مجموعة من المسائل مثل توحيد النقد وإعداد شعار الاتحاد وعلمه ونشيده، وتحديد مبلغ مؤقت لمواجهة النفقات التأسيسية الأولي للاتحاد وأمانته العامة، وصدرت قرارات المجلس الأعلى بالإجماع وارتأى المجتمعون إلى ضرب موعد لاجتماع قادم يعقد في أبوظبي في تموز/ يوليو ١٩٦٨(٣٩).

في هذه الأثناء كانت المملكة العربية السعودية والكويت تراقب ما يحدث بين الأشقاء مباركةً اتفاقية دبي في شباط/ فبراير ١٩٦٨م، حيث عبرت السعودية عن موقفها من الاتحاد في البيان المشترك الذي صدر بالرياض عقب زيارة حاكم قطر والذي جاء فيه تأييد الطرفان للاتحاد الذي قام بين إمارات الخليج، والذي من شأنه تأمين استقرار وأمن المنطقة، وقد أبدى جلالة الملك فيص استعداد حكومته لزيادة التعاون الاقتصادي والفني والثقافي مع دول الاتحاد، كما جاء في البيان المشترك عقب زيارة الملك فيصل لدولة الكويت الصادر في ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٨م، ما نصه «تدارس العاهلان مستقبل الأوضاع في الخليج، فانتهيا إلى أن الاتحاد الذي قام بين مارات الخليج من شأنه استمرار أمن المنطقة وسلامتها وضمان استقلالها واتفقا على دعم هذا الاتحاد»[٤٠].

وعندما شعرت السعودية والكويت باختلاف حكام الإمارات التسع بعد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاتحاد في أيار/ مايو ١٩٦٨م، سارعت الكويت بالتدخل لمنع شقة الخلاف من الاتساع، حيث قام الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي بجولة خليجية في الفترة من ٢٢-٢٧ حزيران/ يونيو، اجتمع خلالها مع حكام الإمارات التسع بغرض إزالة الخلافات القائمة بينهم، وقد أثمرت هذه الجهود عن عقد الحكام التسع لاجتماعهم الثاني في أبو ظبي في الفترة من ٦-٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨م، وإجماعهم على اختيار الشيخ زايد بن سلطان رئيسًا للدورة وفقًا للتسوية الكويتية، وكان من أهم قرارات هذا الاجتماع تشكيل مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته[٤١].

وعندما أثير في عام ١٩٦٩م مسألة مطالبة إيران بالبحرين وطلبت إيران بأن تجتمع بمبعوثين من البحرين في جنيف في محاولة لحل الموضوع، شاركت السعودية والكويت بدبلوماسيين في تلك الاجتماعات التي امتدت فترة زادت على ثلاثة أشهر، لكن دون أن تتوصل إلى شيء، ثم استطاعت الكويت أن تقنع بريطانيا بالبحث عن حل

لمشكلة البحرين عن طريق الأمم المتحدة بحيث يرسل الأمين العام للأمم المتحدة مبعوث خاص للبحرين يقوم بتقصي الحقائق وبمهمة ذات نوايا حسنة، يرفع بعدها تقريرًا للأمين العام، ليرفعه بدوره لمجلس الأمن للموافقة عليه وإقراره، واستطاعت بريطانيا من اقناع إيران بالحل الكويتي تحت الضغط السعودي، حيث رفضت السعودية ما طرحته إيران من إجراء استفتاء في البحرين، وفعلًا قدم المبعوث للبحرين وأقام فيها ثمانية عشر يومًا، وصدر تقريره لمصلحة عروبة البحرين واستقلالها وكان ذلك في أيار/ مايو ١٩٧٠م، وبذلك استطاعت الكويت وبمساندة سعودية من حل مسألة البحرين مع إيران بالوسائل السلمية(٤٢).

نعود لموضوع اتحاد الإمارات العربية، فبعد اجتماع تموز ١٩٦٨م وحتى مطلع عام ١٩٧٠م، تواصلت اجتماعات حكام الإمارات التسع، كذلك تم عقد خمس اجتماعات للمجلس الأعلى للاتحاد في الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨م إلى حزيران/ يونيو ١٩٦٩م، إلا أن جميع هذه النشاطات لم تسفر عن اتفاق لوضع ميثاق نهائي للاتحاد، نتيجة لذلك اقترحت الكويت في كانون ثاني/ يناير ١٩٧٠م، عقد مؤتمر قمة مصغر في الكويت، يحضره العراق والسعودية بالإضافة إلى الكويت ويستهدف هذا المؤتمر دفع الإمارات إلى اتفاق حول صيغة اتحادية توفر الاستقرار للمنطقة وتسهل الانسحاب البريطاني، إلا أن السعودية ردت باعتذارها عن المؤتمر ما دام العراق سيحضر، لعدم رغبتها في الاجتماع مع العراق في الوقت الحاضر، وذلك لخلافات الحدود بينهم، وبذلك اجهضت محاولة القمة الكويتية(٤٣).

وفي كانون ثاني/ يناير ١٩٧١م اتفقت كل من السعودية والكويت على تشكيل وساطة سعودية – كويتية، لإيجاد مخرج لمسألة اتحاد الإمارات العربية، وعندما تقرر بدء الوساطة الثنائية لإعمالها، أرسل الملك فيصل في ١٤ كانون ثاني/ يناير ١٩٧١م رسالة

لحكام الإمارات العربية، جاء فيها «إلى حكام الإمارات العربية عند بدء الوساطة السعودية الكويتية.. وجدنا مع إخواننا في الكويت أنه من المصلحة أن يتوجه إليكم سمو الأخ نواف بن عبد العزيز مع الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي لينقلا إلى سموكم مرئياتنا مع إخواننا في الكويت بخصوص هذا الاتحاد الذي نعتبره الأساسية التي يرتكز عليها مستقبل أمن الخليج وازدهاره»(٤٤).

وبعد أن تنقلت البعثة السعودية الكويتية المشتركة في الفترة من كانون ثاني إلى نيسان ١٩٧١م في إمارات الخليج، اقترحت الحلول التالية لقيام الاتحاد(٤٥):

١- أن تتساوى جميع الإمارات في التمثيل داخل المجلس الاتحادي خلال السنوات الأربع الأولى.

٢-تكوين جيش اتحادي.

٣-أن تسهم كل إمارة في الميزانية الاتحادية بنسبة ١٠% من دخلها.

٤-أن تكون أبو ظبي عاصمة مؤقتة، وأن يحدد موقع العاصمة الدائمة في وقت لاحق.

٥-أن يتولى الاتحاد مسؤولية الجمارك والموانئ.

وقامت حكومة الدولتين السعودية والكويتية بإرسال هذه المقترحات إلى حكام الإمارات التسع في ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٧١م، كما أرسلت نسخة منها إلى الممثل الشخصي لوزير الخارجية البريطاني في الخليج، وبعد عشرة أيام من تاريخ إرسال المقترحات بدأت كل من السعودية والكويت تتلقي ردود حكام الإمارات والذين كانت لهم وجهات نظر مختلفة واقتراحات متعددة لتعديل بنود مقترحات التسوية السعودية – الكويتية، وقد أظهرت ردود حكام الإمارات مدى الانقسام والتنافس بين إمارات الخليج التسع، وأثر القوى الإقليمية في التأثير عليها وخاصة إيران، وعلى الرغم من ذلك استمرت السعودية

والكويت في وساطتهما إلى يوم إعلان البحرين استقلالها كدولة ذات سيادة في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١م، ثم تبعتها قطر بإعلان استقلالها في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٧١م[٤٦].

وباستقلال البحرين وقطر أعلن رسميًا عن إخفاق محاولة إيجاد الاتحاد التساعي، وإخفاق الوساطة السعودية الكويتية في تذليل الخلافات وتقريب وجهات النظر بين حكام الإمارات الخليجية حول نصوص اتفاقية الاتحاد، وبدأت الأنظار تتوجه إلى إمكانية قيام اتحاد سباعي بديل عن الاتحاد التساعي، وفعلًا عقدت الإمارات السبع اجتماعًا لها في دبي في ٢ كانون أول/ ديسمبر ١٩٧١م وتوصل من خلاله الحكام إلى اتفاق لتكوين اتحاد جديد باسم «دولة الإمارات العربية المتحدة» وتكون الاتحاد من ست إمارات حيث تم استثناء إمارة رأس الخيمة بسبب مطالبها بالمساواة مع أبو ظبي ودبي في عدد المقاعد في المجلس الوطني الاتحادي، وتم إنهاء المعاهدة الخاصة التي كانت تربط بين هذه الإمارات وبريطانيا، وفي ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢م، انضمت إمارة رأس الخيمة للاتحاد بعد أن تنازلت عن مطالبها[٤٧].

هذا وقد أثار إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ابتهاجًا لدى الكويت والسعودية، لأنها اعتبرت هذا الاتحاد تتويجًا لجهودهما المتواصلة بدعم هذه الإمارات وتوجيهها نحو الاتحاد، ولو أن السعودية تحفظت في البداية على الاعتراف بدولة الإمارات كعضو كامل في جامعة الدول العربية نظرًا للخلافات بينهما حول ملكية واحات البريمي التي تم تسويتها بينهما عام ١٩٧٤م.

خامساً: وحدة الرؤى والمواقف السعودية – الكويتية تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي:

وقفت المملكة العربية السعودية والكويت موقفًا ثابتًا تجاه القضية الفلسطينية وتأتي هذه المرحلة من ١٩٦١-١٩٨٢م استمرارًا لمواقفهم السابقة بدءًا من نشوء القضية الفلسطينية، والمتمثلة في الدعوة إلى ضرورة استعادة الفلسطينيين لأراضيهم التي اغتصبها الصهاينة، وتكوين دولتهم وفق إرادتهم الحرة على كامل الأرض الفلسطينية، وأصبحت هذه القضية ذات أثر فعال في سياسة الدولتين الخارجية، لتأييدهما المطلق للشعب الفلسطيني، من منطلق أنهم أولو الحق في ديارهم تاريخيًا وقانونيًا بالإضافة إلى أنهم عرب ومسلمون، وقد شهد عقد السبعينات تزايد الاهتمام السعودي – الكويتي بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي لدرجة كبيرة، حتى دفعت بعض الخبراء للحديث عن انتقال مركز هذا الصراع إلى الخليج، ودفعت آخرين للحديث عن ما تم تسميته بـ «الحقبة السعودية» في قيادة النظام العربي(٤٨). فعلى الصعيد المشترك شاركت كل من السعودية والكويت في مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في الإسكندرية ما بين ٥-١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤م، وأقرتا إلى جانب دول الجامعة إنشاء منظمة التحري الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، وقد مثل السعودية في ذلك المؤتمر الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، ورصد المؤتمر للمنظمة مخصصات مالية تعينها على إقامة مؤسساتها الخاصة وجيشها الخاص، التزمت الكويت بدفع مبلغ مليوني جنيه استرليني منها(٤٩).

ثم اشتركت السعودية والكويت في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ما بين ٢٩ آب/ أغسطس – ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧م، وأقر في هذا المؤتمر مساندة دول المواجهة في إزالة آثار العدوان، وخلال حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣م، اجتمع وزراء النفط العرب في الكويت بتاريخ ١٧ تشرين أول/ أكتوبر وكان جيشا مصر وسوريا وقد نجحا

لأول مرة في تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية في فرض معطيات جديدة على واقع الحروب العربية الإسرائيلية مما جعل المناخ مناسبًا عربيًا لاستخدام سلاح النفط، فقررت دول الخليج تخفيض الإنتاج بنسبة ٥% تتصاعد تدريجيًا كل شهر، واعتبر إنتاج شهر أيلول ١٩٧٣م، القاعدة التي يتم التخفيض قياسًا عليها، ولكن قرار المساعدات الأمريكية الكبير في اليوم التالي ١٨ تشرين أول/ أكتوبر لإسرائيل وبخاصة الأسلحة المتطورة التي غيرت اتجاه الحرب، رفع نسبة الحظر خلال أيام إلى ٢٢%، واتفقت الكويت المملكة العربية السعودية على حظر تصدير النفط لأمريكا، ثم اتفق فيما بعد على حظر تصديره لهولندا التي اتخذت موقفًا أكثر غلوًا من أي دولة أخرى في تأييد إسرائيل حيث جابت شوارعها المظاهرات المعادية للعرب(٥٠).

وهكذا استخدم النفط لأول مرة كسلاح سياسي، مما أدى إلى ارتفاع سعره بما يعادل أربع مرات ولقد بث الحظر الذي استمر لمدة خمسة شهور رعبًا شديدًا لدى الدول المستهلكة لاعتمادها على بترول العرب، وكان استمرار هذا الحظر وربطه بالصراع العربي الإسرائيلي يعني بشكل مباشر حصارًا اقتصاديًا خانقًا لمجموعة هذه الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية(٥١). وكانت الكويت قد خفضت إنتاجها من (٣٥٠٠) ألف برميل يوميًا في شهر أيلول/ سبتمبر ما قبل الحرب، إلى (٢٦٠٠) ألف برميل يوميًا بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر، في حين خفضت السعودية إنتاجها من (٨٦٠٠) ألف برميل يوميًا، إلى (٦٣٠٠) ألف برميل يوميًا(٥٢).

أما على الصعيد الفردي حرصت المملكة العربية السعودية على الوقوف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين ودول المواجهة بكل ما تستطيع، فعند اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م لم تكتف المملكة باستخدام سلاح النفط، بل بادرت بأمر من الملك فيصل بإرسال وحدات من القوات المسلحة السعودية لدعم الجبهة السورية، حيث لم تمض على الحرب

أيامها الأولى حتى أذاع الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران بيانًا رسميًا أعلن فيه المشاركة السعودية الفعلية في جبهات القتال قائلًا: «وبعد استطلاع رأي الأشقاء أمر جلالة الملك فيصل بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بدعم الجبهة السورية وذلك بتحريك قوات.. لأداء الواجب المقدس في المعركة القائمة هناك ليمتزج العربي السعودي مع الداء العربية دفاعًا عن الشرف والكرامة واسترداد الأرض وتحرير المقدسات الإسلامية»(٥٣).

«وبعد حرب ١٩٧٣م سعت المملكة لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، فقدم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عام ١٩٨١م عندما كان وليًا للعهد مبادرة للسلام عرفت باسمه «مشروع الملك فهد للسلام»، حيث طرحها على مؤتمر القمة العربية الثانية عشر في مدينة فاس المغربية في ٢٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨١م وتبنتها القمة العربية في جلستها الثانية بالمكان نفسه بعد عشرة أشهر في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢م، لتصبح مشروعًا عربيًا، واعتمد المشروع المبادئ الآتية»(٥٤):

١- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية.

٢-إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧م.

٣- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤-تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥-تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة تزيد عن بضعة أشهر.

٦-تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

٧-تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول لأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

أما دولة الكويت فإنها لم تكن أقل دعمًا وتأييدًا من المملكة في نصرة القضية الفلسطينية، فقد كان الاهتمام الكويتي بخصوص القضية الفلسطينية كمحور للسياسة العربية واضحًا في البيان الرسمي الأول للكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد دخولها الهيئة الدولية عام ١٩٦٣م، حيث صرح الشيخ صباح لأحمد وزير الخارجية قائلًا: «بأن الكويت ترفع صوتها.. ضد العهد الحزين والظلم الجائر الذي يعيش تحته الشعب الفلسطيني.. العدالة والاتجاه الإنساني نحو كارثة فلسطين يشكلان العلاج الوحيد»[٥٥].

ومع ظهور بوادر حرب عام ١٩٦٧م، أصدر الأمير الراحل الشيخ صباح السالم مرسومًا أميريًا في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٧م يقضي بإرسال لواء اليرموك التابع للقوات الكويتية للاشتراك مع الجيوش العربية الأخرى في حربها ضد العدو الصهيوني، وقد وصلت القوات الكويتية إلى القاهرة يوم ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٧م، كما أنها أوقفت تصدير النفط لأمريكا وبريطانيا بعد اندلاع حرب تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣م لتأييدهما لإسرائيل[٥٦].

وعندما وقعت مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨م أوقفت الكويت التبرعات التي كانت تدفعها لها باعتبارها من دو المواجهة[٥٧]، وذلك ضمن سياسة تشجيع دول الجوار الفلسطيني على الاستمرار في نصرة القضية العربية المركزية.

سادساً: دور السعودية والكويت في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو منظمة سياسية اقتصادية إقليمية، يضم في عضويته ست دول هي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة البحرين، وسلطنة عمان، ويهدف المجلس إلى حفظ السلم في

منطقته من خلال سياسة التهدئة، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، والبحث عن تسوية سلمية لمنازعات الأطراف الأخرى والمساهمة في تحقيق الاستقرار والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة من خلال مساعي وبرامج المساعدات التي بقدمه، واستهدف المجلس في البداية مقاصد اقتصادية واجتماعية خالصة ثم أضيفت الأهداف الأمنية والتنسيق السياسي والدبلوماسية لبرامجه(٥٨).

هذا ولم يكن إنشاء المجلس التعاون في أيار/ مايو ١٩٨١م وليد اللحظة، وانما جاء نتيجة لمجموعة من العوامل والإرهاصات التي شهدتها المنطقة الخليجية خاصة والعربية عامة، فبعد قرار بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج، وما تبعه من استقلال البحرين وقطر وقيام اتحاد الامارات العربية عام ١٩٧١م، تبلورت لدى دول الخليج فكرة توطيد أواصر العمل المشترك، كما أن التغيرات العربية وأبرزها التداعي والتآكل العربي وسقوط وحدة الأمن العربي والحرب الأهلية اللبنانية ومعاهدة كامب ديفيد ١٩٧٨م، وسقوط نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩م وما تبعه من توجه إيراني لإضعاف المنطقة الخليجية واحتياجاتها، كلها عوامل أدت إلى قناعة في أقطار الخليج العرب بأن الوقت يستدعي توافر تنظيم جماعي يكون عامل استقرار في المنطقة، وكانت الكويت والسعودية أول من تولد لديها الشعور بضرورة التوصل إلى صيغة مشتركة للعمل العربي(٥٩).

وترجع الخطوات الأولى لإنشاء المجلس إلى عام ١٩٧٥م، حينما كان الشيخ جابر الأحمد الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي آنذاك في زيارة إلى أبو ظبي في ١٦ أيار/ مايو ١٩٧٥م، بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، وبعد محادثات مطولة من الجانبين صدر بيان مشترك دعا في حينه إلى

تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيرا خارجية البلدين تجتمع مرتين في السنة الواحدة على الأقل[٦٠].

وبعد عام على لقاء الشيخ جابر الأحمد الصباح برئيس دولة الإمارات، عاد في شهر أيار/ مايو ١٩٧٥م ليدعو إلى وحدة الخليج بهدف تحقيق التعاون بين دول المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد القائم على أسس سلمية ومتينة تخدم مصالح شعوب المنطقة واستقرارها، وقد أصبح تصريح الشيخ جابر هذا بمثابة ركيزة أساسية لجميع التحركات السياسية اللاحقة في سبيل التعاون، وعقد في نفس العام اجتماع في مسقط حضره وزراء خارجية دول الخليج العربي لمناقشة قضية أمن الخليج العربي إلا أن الاجتماع لم يسفر عن اجازات ذات أهمية[٦١].

وفي كانون أول/ ديسمبر ١٩٧٨م قام الشيخ سد العبد الله السالم الصباح ولي عهد الكويت بزيارة إلى المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان لمناقشة التعاون الخليجي، وأثمرت محادثاته التي أجراها مع هذه الدول إلى الدعوة لتحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التي تحتمها الروابط الدينية وأماني شعوبها في تحقيق مزيد من التقدم[٦٢].

وفي الفترة من ١٤-١٦ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٩م عقد في مدينة الطائف وبمبادرة من المملكة العربية السعودية اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية الست، وناقش الاجتماع الدفاع المشترك والاستقرار السياسي لدول المنطقة، وذلك على خلفية التهديدات الإيرانية للدول الست والتهديدات المحتملة لخطوط شحن النفط التي هي منبع استقرار وازدهار أنظمة دول الخليج[٦٣].

غير أن بداية تبلور الفكرة بشكل نهائي في إنشاء مجلس التعاون بدأت مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٠م، وذلك عندما أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لعمل خليجي مشترك في جميع المجالات، واتبع الشيخ جابر عمله هذا بإرسال وزير خارجيته صباح الأحمد لعرض التصور الكويتي الكامل على زعماء الخليج في جولة خاصة شملت جميع الدول الخليجية(٦٤).

ومع بداية شهر كانون ثاني/ يناير ١٩٨١م أرسلت الكويت مشروعها للتعاون الخليجي إلى جميع الدول العربية المعنية، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في الفترة من ٢٥-٢٨ كانون ثاني/ يناير ١٩٨١م قام قادة الدول الخليجية بعقد مؤتمر قمة خليجية على هامش القمة الإسلامية حيث تم الاتفاق بينهم لأول مرة على قيام المجلس على أساس مشاركة الدول الست، بما يضمن إبعاد منطقة الخليج العربية عن الصراعات الدولية والتهديدات الإيرانية(٦٥).

وكان الملك فهد عندما كان وليًا للعهد آنذاك قد التقى بالشيخ صباح الأحمد، عند نهاية مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف، وتبادل لطرفان الاطروحات والآراء حول ضرورة تطوير التعاون الخليجي حول ضرورة تطوير التعاون الخليجي، وطرح الملك فهد فكرة ضرورة قيام مجلس أعلى للمسئولين الخليجيين، تبحث من خلاله أطر التعاون والتنسيق بين دول، فتبلورت في ذهن الشيخ صباح من هذه الفكرة مشروعًا وحدويًا متكاملًا للتعاون بين مجموعة دول الخليج العربي(٦٦).

وفي ٤ شباط/ فبراير ١٩٨١م التقى في الرياض وزراء خارجية الدول العربية الخليجية الست لوضع هيكل تنظيمي لمشروع التعاون الخليجي المنشود، كما أنهم ناقشوا مشروعًا تقدمت به السعودية لعقد اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بينها وبين كل دولة من دول

الخليج، وفي نهاية الاجتماع أصدروا بيانًا أعلنوا فيه عن موافقتهم على إنشاء مجلس التعاون بين الدول الست نظرًا لما يجمعها من عقيدة مشتركة وتشابه في الأنظمة ووحدة في التراث، وتقارب في الحضارة وتماثل في التكوين السياسي والسكاني(٦٧).

وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨١م تم الإعلان رسميًا عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أثناء اجتماع رؤساء الدول العربية الست في مدينة أبوظبي، وفي اليوم التالي لإعلان المجلس صدر بيان ختامي عن رؤساء دول الخليج يحدد الشكل الخارجي للمجلس، واتفق على أن يكون مقره في مدينة الرياض في السعودية وأن تكون رئاسته دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول(٦٨)، وفي أعقاب الاعلان عن إنشاء المجلس استغلت كل من السعودية والكويت علاقاتهما الخارجية في كسب تأييد الدول العربية والعالمية للمجلس، حيث قام وزير الخارجية الكويتي بزيارة إلى موسكو في أيار ١٩٨١م، والتي تربط الكويت بها علاقات دبلوماسية منذ عام ١٩٦٣م، واستطاع الحصول على تأييد الاتحاد السوفيتي لقيام المجلس حيث رأت موسكو أن من حق دول المنطقة الخليجية أن تعتمد على نفسها في الدفاع عن الخليج أما السعودية فقد كانت تربطها دائرة واسعة من العلاقات الدبلوماسية وشبكة واسعة من التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول العربية والإسلامية والأجنبية، كما أن السعودية لم تقطع علاقاتها بأمريكا وبريطانيا بعد حرب ١٩٧٣م، وقد أكسبها ذلك كله مجالًا واسعًا للعب دور فاعل في الدفاع عن القضايا والمشروعات العربية ومنها مجلس التعاون(٦٩).

مما سبق يتضح لنا مدى تطور العلاقات الكويتية- السعودية خلال الفترة من (١٩٦٢-١٩٨١م) وهي علاقات تؤكد على عمق الروابط التاريخية بين البلدين حكومة وشعباً.

هوامش البحث:

(١) العيدروس، محمد حسن، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت،٢٠٠٢م، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٢)أسيري عبد الرضا علي: الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات)، الكويت ١٩٩٢م ، ص٧٢.

(٣) موسوعة المعرفة: **العراق الكويت:** الجذور الغزو التحرير (أزمة الحدود العراقية – الكويتية من استقلال الكويت حتى انضمامها إلى الأمم المتحدة)، موسوعة معرفة. أنظر الرابط:

marefa.org/sources/index.php http://

(٤) ناصر نورا: استقلال الكويت... وتاريخ من الأطماع، جريد الآن الالكترونية ٢٠٠٩/٢/٢٥.
أنظر الرابط:

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid =28760&cid=30

(٥) الملك سعود يقف إلى جانب الكويت، موقع الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود. أنظر الرابط:

http//www.kingsaud.net/art/inside/golden/index15.html

(٦) أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص٨٠.

(٧) الملك سعود يقف إلى جانب الكويت، أنظر الرابط:

http//www.kingsaud.net/art/inside/golden/index15.html

(٨)الطاهر، عصام **الكويت... حقيقة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ،١٩٩٦م، ص٢٣٥-٢٣٨.

(٩) الرحمن حبيب: حرب تحرير الكويت (جذورها ومقوماتها)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٩م، ص٣٠٦-٣٠٨.

(١٠) العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير. أنظر الربط:

marefa.org/sources/index.php http://

(١١) الملك سعود يقف إلى جانب الكويت أنظر الرابط:

http://www.kingsaud.net/art/inside/golden/index15.html

(١٢)النجار، مصطفى عبد القادر، البكاء، محمد عبد المطلب: الكويت عراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد ١٩٩٠م ، ص١٢٢.

(١٣) العيدروس، تاريخ الكويت الحديث، ص٢٤٤؛ أسيري الكويت في السياسة الدولية، ص٨٠.

(١٤)مهنا، محمد نصر: في الخليج العربي المعاصر، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٣م ، ص٨٦-٨٨.

(١٥) أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص٨٢-٨٣.

(١٦) أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص١٤٠.

(١٧) مهنا، في الخليج العربي، ص٣٤٦.

(١٨) العجمي ظافر محمد: الاعتداء على الصامتة ٢٠ مارس ١٩٧٣م، جريدة الآن الالكترونية ٢١ مارس ٢٠٠٩. أنظر الرابط:

www.alaan.cc/pagedetails.asp?cid=30&nid=30063

(١٩) مهنا، في الخليج العربي، ص٣٤٦.

([٢٠])محمود، فارس تركي: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والتعليم، المجلد ١٦، العدد ٤، لسنة ٢٠٠٩م ، ص ٩٤؛ الشيخ، رأفت: تاريخ العرب المعاصر، ط٣، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص٢٧٩.

([٢١]) مهنا، في الخليج العربي، ص٥٠٨-٥٠٩.

([٢٢])إدريس محمد السعيد: النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م، ص١٨٠-١٨١، ص٤٨.

([٢٣]) الجهني، عيد بن مسعود: صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، ط١، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، الرياض ٢٠٠١م، ص٦٦.

([٢٤])أبو جاموس، ماجده عودة الله: الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين ١٩٧٠-٢٠٠٤م، عمان ٢٠٠٥م، ص٦٥-٦٦.

([٢٥]) الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، ص٢٧٩.

([٢٦]) الرشيدي، كاتب فهد بن براك: العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي ١٩٦١ ٢٠٠٢م (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ٢٠١٣م، ص٦٤.

([٢٧]) إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص٦٦.

([٢٨]) الرشيدي، العلاقات السياسية السعودي الكويتية، ص٦٢.

([٢٩]) محمد، زهير قاسم: احتلال الجزر العربية الثلاث وأثرة على العلاقات الإماراتية – الإيرانية ١٩٧١م، مجلة سر من رأى، المجلد ٨، العدد ٢٩، السنة الثامنة، آذار ٢٠١٢م، ص١٣١.

([٣٠]) محمد، احتلال الجزر العربية الثلاث، ص١٣٢.

([٣١]) المومني، محمد خالد؛ شنيكات، خالد حامد: رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية «طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى»، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٢م، ص٧٢.

([٣٢]) المومني، رؤية شاملة، ص٧٢.

([٣٣]) إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص٤٠٤.

([٣٤]) الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص٦٩.

([٣٥]) أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص١٦٨.

([٣٦]) الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص٦٧.

([٣٧]) المومني، رؤية شاملة، ص٧٥.

([٣٨]) إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص٤٢٩.

([٣٩]) الريس، رياض نجيب: صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ – ١٩٧١م)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٤م، ص٣٩-٤٢.

([٤٠]) مهنا، في الخليج العربي، ص ٤٥٤.

([٤١]) الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص٧٢.

([٤٢]) الريس، صراع الواحات والنفط، ص ٢١٢-٢١٣.

([٤٣]) المرجع نفسه، ص٣٠٨-٣٠٩.

([٤٤]) مهنا، في الخليج العربي، ص٤٥٨.

([٤٥]) الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص٧٣.

(٤٦) عبد العزيز، محمد الحسيني: حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ط٢، منشورات دار السلاسل، الكويت ١٩٧٥، ص٢٠٢.

(٤٧) إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، ص٤٣٢-٤٣٣.

(48) Pearson, Intreraction in an International Political Subsystem: The Middle: East, 1960-1964, PP94-95.

(٤٩)العازمي، علي بن صبيح: العلاقات السعودية الكويتية للفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ٢٠٠٩م ، ص٨٣.

(٥٠)الغادري، نهاد: السياسة الخارجية السعودية (الأهداف والأساليب)، باريس (د.ت) ، ص٨٢.

(٥١)الجهني، عيد بن مسعود: صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، ط١، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، الرياض ٢٠٠١م ، ص٢٧٠.

(٥٢) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص٨٣.

(٥٣) الغادري، السياسة الخارجية السعودية، ص٧٨.

(٥٤) العازمي، العلاقات السعودية الكويتية، ص٨٣.

(55) United Nations, official Records Genral Assembly, NY. 18th Session (September: 17- October 14,1963), p.11.

(٥٦) العازمي، العلاقات السعودية الكويتية، ص٨٤.

(٥٧) الأشعل، عبد الله: العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ط١، دار السلاسل، الكويت ١٩٩٠م، ص٣٢-٣٣.

(٥٨) الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص٣٢-٣٣.

(٥٩)أحمد ابراهيم خليل: تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٧م ، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٦٠) النبراوي، فتحيه؛ مهنا، محمد نصر: الخليج العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية (د.ت) ص٤٤٩.

(٦١) أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص١٩١.

(٦٢) النبراوي، الخليج العربي، ص٤٤٩.

(٦٣) أسيري، الكويت في السياسة الدولية، ص١٩٢.

(٦٤) النبراوي، الخليج العربي، ص٤٥٠.

(٦٥) رجب، يحيى حلمي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت (د. ت)، ص٦٣-٦٥.

(٦٦) الرشيدي، العلاقات السياسية السعودية الكويتية، ص١٢١.

(٦٧) النبراوي، الخليج العربي، ص٤٥٠.

(٦٨) أحمد، تاريخ الوطن العربي، ص٢٩٣؛ الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص١٩٦-١٩٧.

(٦٩) الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ص٧٢-٧٤.

Slot, Ben, J., (2003), Kuwait the Growth of Historic Identity, Cambridge, p. 61

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو جاموس، ماجدة عودة الله ، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي لفترة ما بين ١٩٧٠-٢٠٠٤م، عمان،٢٠٠٥م.
- أحمد إبراهيم خليل ، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، جامعة الموصل، الموصل،١٩٨٧م.
- إدريس محمد السعيد ، النظام الإقليمي للخليج العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠م.
- أسيري، عبد الرضا علي ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة (انجازات.. إخفاقات.. وتحديات)، ط٢، الكويت،١٩٩٢م.
- الأشعل عبد الله ، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ط١، دار السلاسل، الكويت،١٩٩٠م.
- الجهني، عيد مسعود ، صراع النفط العالمي ومستقبل نفط الخليج العربي، ط١، مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية، الرياض،٢٠٠١م.
- رجب يحيى حلمي (د. ت) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت.
- الرحمن حبيب (١٩٩٩م) حرب تحرير الكويت (جذورها ومقوماتها)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص٣٠٦-٣٠٨.
- الرشيدي، كاتب فهد بن براك (٢٠١٣م) العلاقات السياسية السعودية الكويتية بين عامي ١٩٦١-٢٠٠٢م (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

- الريس، رياض نجيب (٢٠٠٤م) صراع الواحات والنفط (هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨-١٩٧١)، رياض الريس للكتب والنشر بيروت.
- الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، ط٣، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة،٢٠٠٠م.
- الطاهر، عصام ،الكويت... حقيقة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٦م.
- العازمي، علي بن صبيح، العلاقات السعودية الكويتية للفترة (١٩٨٢-٢٠٠٧م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة،٢٠٠٩م.
- عبد العزيز، محمد الحسيني ، حضارة الكويت ودول الخليج العربي، ط٢، منشورات دار السلاسل، الكويت،١٩٧٥م.
- العجمي، ظافر محمد ، الاعتداء على الصامتة ٢٠ مارس ١٩٧٣م، جريدة الآن الإلكترونية، ٢١ مارس ٢٠٠٩م :

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?=30&nid=30063

- موسوعة المعرفة: العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير:

http://marefa.org/sources/index.php

- العيدروس، محمد حسن (٢٠٠٢م) تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت.

الغادري، نهاد (د. ت) السياسة الخارجية السعودية (الأهداف والأساليب)، باريس.

- محمد زهير قاسم (١٩٧١م) احتلال الجزر العربية الثلاث وأثرة على العلاقات الإماراتية
- محمود، فارس تركي (٢٠٠٩م) الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي في الحرب الباردة، مجلة التربية والتعليم، المجلد ١٦، العدد ٤، لسنة.
- مهنا محمد نصر (٢٠٠٣م) في الخليج العربي المعاصر، مركز الإسكندرية للكتاب.

- موسوعة معرفة، العراق الكويت: الجذور الغزو التحرير (أزمة الحدود العراقية – الكويتية من استقلال الكويت حتى انضمامها إلى الأمم المتحدة).

http://marefa.org/sources/index.php

- المومني، محمد خالد؛ شنيكات خالد حامد (٢٠١٢م) رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية «طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى»، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٥، العدد ١، ص٧٢.
- ناصر، نورا (٢٠٠٩م) استقلال الكويت... وتاريخ من الأطماع، جريدة الآن الإلكترونية، ٢٠٠٩/٢/٢٥. انظر الرابط:

http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=28760&cid=30

- النبراوي، فتحية، محمد نصر (د. ت) الخليج العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- النجار، مصطفى عبد القادر البكاء، محمد عبد المطلب (١٩٩٠م) الكويت عراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Slot, Ben, J, Kuwait the Growth of Historic Identity, Cambridge, 2003.
- United Nations, official Records Genral Assembly, Ny. 18th Session (September 17–October 14, 1963).